Pal-Think
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية
A Gaza-Based Palestinian Think and Do Tank

ورقة عمل 2025 / 008

جهود المنظمات الدولية لحماية حقوق الإنسان في فلسطين
تدخلات وتحديات

الباحثان

د. الهام شمالي

د. يحيى قاعود

ضمن مشروع

أكاديمية بال ثينك للديمقراطية وحقوق الانسان
PalThink Academy for Democracy and Human Rights

ifa Institut für Auslandsbeziehungen

Federal Foreign Office

ابريل 2025

Pal-Think
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية
A Gaza-Based Palestinian Think and Do Tank

جهود المنظمات الدولية في حماية حقوق الانسان في فلسطين:

تدخلات وتحديات

إعداد

د. الهام شمالي

د. يحيى قاعود

ضمن مشروع:

"أكاديمية بال ثينك للديمقراطية وحقوق الانسان"

ابريل 2025

الآراء الواردة في هذه الورقة تعبر عن وجهة نظر الباحثين ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر بال ثينك للدراسات الاستراتيجية أو الجهة المانحة

مقدمة:

شكلت القوانين الدولية العالم وحكمته متخطية الحدود الوطنية والسياسية، إذ تسعى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي إلى وضع بعض الحدود للحروب والصراعات الدولية، و"التحكيم الدولي" ضروري للتجارة والاستثمار الدولي وغيرها من القوانيين المنظمة لطبيعة العلاقات الدولية في النظام الدولي. لكن لم يخل العالم من استغلال للقانون المحلي والدولي وإساءة استخدامه لتحقيق المكاسب والمصالح الوطنية، ما أستوجب البحث في إشكالية الاستغلال ضمن الحقل القانوني فظهر مصطلحًا جديدًا في مجال الأمن "الحرب القانونية Lawfare". وتعد الأمم المتحدة ساحة الحرب القانونية، وهي في ازدياد مضطرد بين الفواعل الدولية، خاصة الدول الكبرى التي تمتلك حق النقض "الفيتو"، ومن بين تلك القضايا الدولية "القضية الفلسطينية" إذ تسعى إسرائيل إلى نزع الشرعية عن الفلسطينيين وتمنع إقامة دولتهم. وبالرغم من كل ذلك يعد القانون الدولي أداة تستخدمها كافة الدول والجهات الدولية من غير الدول في علاقاتها الدولية.

لذا تبرز أهمية الورقة بمناقشتها للتدخلات الدولية لحماية حقوق الإنسان في ظل الحرب الدائرة في قطاع غزة، هذا إلى جانب استمرار الاقتحامات المتكررة في محافظات الضفة الغربية وتطبيقها لقواعد القانون الدولي الإنساني كونها الضامن القانوني في إقرار حقوق الإنسان وحمايتها، وتحقيق الحماية اللازمة في بيئة النزاعات والحروب المسلحة. وعليه يتحدد الهدف الرئيس للورقة في تبيان دور التدخلات الدولية والدبلوماسية لحماية حقوق الإنسان في فلسطين، ومناقشة تحديات عمل المنظمات الدولية وتحقيق الحماية للمدنيين في النزاعات والحروب المسلحة وتلبية الحد الأدنى من الحماية للشعب الفلسطيني، والسؤال عن فعالية الدور الدولي وأهميته وما يمكن أن يحل بالشعب الفلسطيني في حال غيابه الكلي؟

المنظمات الدولية.. التدخلات والأدوار

نشأ القانون الدولي الإنساني من مجموعة القيم والمبادئ الأخلاقية التي تدعو في إطارها العام إلى نبذ العنف والحروب بين الدول والشعوب واللجوء إلى الحلول السلمية للمشكلات الناشئة في البيئة الدولية. وإذا ما وقعت الصراعات والحروب وهي سمة النظام الدولي فهنالك مجموعة من الاعتبارات الإنسانية يتوجب مراعاتها[1]. لذا نجد بأن كل الأطراف في أي صراع دولي تصرح بأنها "تلتزم بالقانون الدولي وتدعي بأن قواتها المقاتلة أخلاقية، وتتهم خصومها باختراق القانون الدولي وعدم اتباع قواعده". وما بين القواعد القانونية والسياسة الفعلية للكيانات السياسية تسقط الضحايا وتشتد المعاناة البشرية، وتتطلع المجتمعات لأن يلعب القانون الدولي ومنظماته دورًا في منع الجرائم المرتكبة بحق المدنيين، ومن أبرز المسائل الدولية ما يتعرض إليه الشعب الفلسطيني بقطاع غزة من مجازر قتل وحروب التجويع والتهجير والتنقل، التي وصفتها المؤسسات الدولية والحكومات العربية بأنها قد تقع ضمن حرب إبادة جماعية ، فقد كتبت فرانشيسكا ألبانيز، المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في تقريرها المقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة ***إن الإبادة الجماعية في غزة مأساة معلنة قد يتسع نطاقها لتشمل فلسطينيين آخرين تحت الحكم الإسرائيلي. وإن المضي قدما في تحقيق الهدف المتمثل في 'إسرائيل الكبرى' يهدد بمحو السكان الفلسطينيين الأصليين***".

يهدف القانون الدولي الإنساني إلى الحد من الآثار التي يحدثها العنف والحروب بما يتجاوز الضرورات المسلحة، وحماية الأشخاص الذين لا يشتركون بشكل مباشر في الأعمال المسلحة. فهو جزء من القانون الدولي الذي ينظم العلاقات بين الدول والجهات الدولية من غير الدول، التي تمثلت في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. ومع ذلك تخبرنا الإحصاءات المتعلقة بحرب الإبادة في قطاع غزة وتصريحات وبيانات المنظمات الدولية العامة والمتخصصة بأن الشعب الفلسطيني يتعرض لخسائر بشرية ومادية لا يمكن تصورها أو تحملها. ويقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بيانات رقمية متجددة في موقعه الإلكتروني، حيث تجاوزت إحصائيات الضحايا حتى تاريخ كتابة الورقة 51.305 ألف، أما الجرحى فقد تجاوز العدد 117096 ألفًا[2]. يضاف إلى ذلك، حجم الاضرار الجسيمة في

[1] السعدي، وسام. (2014). القانون الدولي الإنساني وجهود المجتمع الدولي في تطويره، الناشر: دار الفكر الجامعي، الإسكندرية– مصر، ص 7.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2025). عدوان الاحتلال الاسرائيلي على فلسطين منذ 07/10/2023، https://2u.pw/ked6MLe

المباني والبنى التحتية وتدمير كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في القطاع وتوقفها التام، ويقدر البنك الدولي حجم الخسائر المادية والاقتصادية في قطاع غزة بنحو 53.2 مليار دولار[3].

وفي ذات السياق، شهدت محافظات الضفة الغربية عنفًا منظمًا، حيث أغلقت الطرقات بين المحافظات واعتقل بحسب إحصاءات الجهاز المركزي الفلسطيني أكثر من 12ألفًا، وتزايدت عمليات الاقتحام للمخيمات الفلسطينية، حتى أعلن جيش الاحتلال عن عملية عسكرية واسعة النطاق في المحافظات الشمالية، بدأت في مخيم جنين وامتدت لتشمل كافة مخيمات محافظات شمال الضفة الغربية، وأطلق عليها مسمى "السور الحديدي"[4]. ومن الجدير ذكره، اقتلاع السكان من منازلهم وتدميرها فقد شهد مخيم جنين ونور شمس عمليات تهجير ونزوح مشابهة لما حدث في قطاع غزة.

كل ذلك يوضح بشكل جلي الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض إليها سكان قطاع غزة، ويطرح تساؤل ملح حول الجهود التي تقوم بها المنظمات الدولية بكافة اختصاصاتها وتشكيلاتها للحد من تلك الانتهاكات الواقعة على الشعب الفلسطيني، خاصة التدخلات التي قامت بها في قطاع غزة الذي يتعرض لجرائم متصاعدة منذ 7 أكتوبر/ تشرين أول 2023 والتحديات التي تواجهها. **وللتحقق من الأدوار والتدخلات الدولية يمكننا الحديث عن مجموعة مؤشرات، وهي:**

1 .التدخلات القانونية والسياسية في المنظمات الأممية

الأمم المتحدة بعد اندلاع حرب الإبادة في قطاع غزة كثفت المنظمات الدولية جهودها وتدخلاتها لإيقافها، لكن ما حدث من قبل جيش الاحتلال ضد السكان المدنيين فاقم الأوضاع الإنسانية، وزاد أعداد الضحايا والمفقودين التي اخترقت فيها إسرائيل القوانين والمواثيق الدولية كافة، فلم يعد من المأمول منها الشجب والإدانة أو رصد الانتهاكات في ظل استمرار كافة الجرائم التي صنفها القانون الدولي بأنها جرائم دولية كقتل المدنيين، وقصف المنشآت السكنية، المستشفيات، الجامعات، المدارس، المساجد، الكنائس بالإضافة لجريمة التهجير القسري سواء بشكل مباشر أو غير مباشر المخالف للأحكام اتفاقية جنيف لعام 1949 التي حظرت الحصار العقابي والعقاب الجماعي، واحتجاز الرهائن والتعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية، فما يحدث ما هو إلا إبادة جماعية كلاسيكية[5]. ومع ذلك، تحركت

---

[3] مجموعة البنك الدولي. (2025). تقرير جديد يقيم أضرار وخسائر واحتياجات قطاع غزة والضفة الغربية، 18 فبراير/ شباط 2025.

[4] عربي BBC. (2025). عملية "السور الحديدي": ما أهداف العملية العسكرية الإسرائيلية المستمرة في جنين؟، 23 يناير/ كانون الثاني 2025، https://2u.pw/9v4nR

[5] الشرقاوي، شيماء. (2023).العدوان على غزة وازدواجية المعايير في المؤسسات الدولية"، جريدة الشروق، 16 نوفمبر 2023، https://shorturl.at/nBDY6

المنظمات الأممية العامة والمتخصصة من أجل حماية السكان، وواجهت سياسات إسرائيلية ودولية في غاية الصعوبة ما حد من عملها وفقًا للمعايير والأسس التي تشكلت من أجلها.

نوقشت بشاعة الأحداث الدموية في الأمم المتحدة بمجلسيها "الجمعية العامة ومجلس الأمن"، وبالرغم من تباين المواقف الدولية إلا أن الجمعية العامة أصدرت قرارًا بضرورة وقف الحرب، أما مجلس الأمن شهد مداولات سياسية أكثر منها قانونية واستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية "حق النقض الفيتو" مرات عدة، وهو ما منع وقف العدوان في قطاع غزة ووضع منظومة القيم والمعايير الدولية التي تحتكم إليها المنظمات الدولية والدول في علاقاتها الدولية في اختبار حقيقي.

وبالرغم من القيم والمعايير التي ترفعها الدول فإن سياستها الخارجية التي تنتهجها تدعم الحرب الإسرائيلية، خاصة الدول الغربية التي ترفض الضغط على إسرائيل، بل وعلى العكس من ذلك؛ قدمت لها الدعم السياسي والعسكري ووفرت لها الحماية القانونية واعتبرتها دفاعًا عن النفس منذ بداية الإبادة في بيانها المشترك 23 أكتوبر/ تشرين أول 2023[6]. ما دفع إسرائيل إلى ارتكاب جرائم ضد المدنيين والقضاء عليهم أو تهجيرهم تحت ذريعة "القضاء على الإرهاب"، وأطال أمد الحرب في القطاع حتى منتصف يناير/ كانون ثاني 2025 توصل الوسطاء إلى (اتفاق وقف إطلاق النار) بصعوبة بالغة، وتم تمريره بقرار أممي في مجلس الأمن.

إعادة تفعيل الإبادة بعد وقف إطلاق النار

لم يدم وقف إطلاق النار إلا (42) يومًا؛ فالاحتلال الإسرائيلي انقلب عليه وزاد وتيرة القتل بالاجتياحات والقصف، واغلاق المعابر ومنع إدخال المساعدات الإنسانية والصحية لأكثر من شهرين (حتى صدور الورقة). ما دفع المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني بالتصريح ***"الأطفال يتضورون جوعًا، تواصل حكومة إسرائيل منع دخول الغذاء والأساسيات الأخرى. أنه تجويع من صنع الإنسان وبدوافع سياسية"***[7]. ويعد استخدم إسرائيل المساعدات الغذائية كسلاح لتجويع أهالي قطاع غزة جريمة واضحة لانتهاكات حقوق الإنسان التي يعاقب عليها القانون الدولي الإنساني، فقد اتهم ممثلون للأمم المتحدة والفلسطينيين، إسرائيل في محكمة العدل الدولية بتاريخ 28 أبريل 2025م، بانتهاك القانون الدولي برفضها السماح بدخول المساعدات إلى القطاع، ذلك خلال جلسات الاستماع بشأن التزام إسرائيل بتسهيل تسليم المساعدات لنحو 2.3 مليون فلسطيني، بعد نفاذ المواد الغذائية من قطاع غزة، حيث

---

[6] قناة DW. (2023). لقادة الغربيون يدعمون إسرائيل ويدعونها لحماية المدنيين، 23 أكتوبر/ تشرين أول 2023، https://2u.pw/C6WOb

[7] وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى. (2025). المفوض العام للأونروا: في غزة الأطفال يتضوّرون جوعًا، 25 أبريل/ نيسان 2025، https://2u.pw/Epaka

أشار السفير الفلسطيني عمار حجازي لمحكمة العدل الدولية" ***إن إسرائيل تستخدم منع وصول المساعدات الإنسانية إلى الفلسطينيين في غزة كسلاح حرب***"[8].

وهو ما دفع السكان تحت الموت للخروج في الشارع مطالبين بوقف الحرب بعد تجددها، وكانوا يعولون على موقف أوروبي أكثر وضوحًا كونه يعرف نفسه بأنه قوة دولية معيارية تتبع مجموعة من القيم والمبادئ القائمة على مركزية السلام والحرية والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان[9]. كذلك طالبوا بدور مصري أكثر فعالية فهم جائعون تحت الموت والقصف. وقد تحدث بوضوح ريتشارد فولك رئيس مجلس أمناء في المرصد الأورو متوسطي "***يصيبنا القانون الدولي بالكثير من الخيبة في عدة نواحي، لكن من السهل التغاضي عن ذلك، إذ أنه على الرغم من عيوبه، هو لا يزال ذو قيمة وأهمية لرفاهية الإنسان وكرامته***"[10].

إذا دققنا في مجمل القرارات الأممية التي لم تحمل أي صفة إلزامية للاحتلال بوقف الحرب وحماية المدنيين، وكذلك البيانات والتصريحات للمنظمات الحقوقية سنجدها تدور في مجملها حول الشجب والإدانة ورصد الانتهاكات وذلك ضمن سلسلة طويلة من القرارات والتوصيات القانونية والسياسية، إلى جانب بعض التوصيات والأعمال الإغاثية المحدودة[11].

قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن وقف إطلاق النار وحماية المدنيين		
	القرار	**الحيثيات**
الجمعية العامة	**حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية** **26 أكتوبر 2023م** **(A/ES-10/ L.25)**	قدم مشروع القرار في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في ضوء العنف الدائر بفلسطين، ودعا القرار الذي حصد تأييد أغلبية أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة 120 عضوا، ومعارضه 14 دولة عضوا، وامتناع عن التصويت 45 دولة، إلى:

[8] عربي BBC NEWS. (2025). اتهام أممي فلسطيني لإسرائيل بانتهاك القانون الدولي بعد أكثر من 50 يوماً على منعها دخول المساعدات لغزة، 28 أبريل/ نيسان 2025، https://2u.pw/LkauH

[9] شاكر، حسام. (2024). المواقف الأوروبية تجاه معركة طوفان الأقصى والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، إضاءات سياسية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، يوليو/ تموز 2024م، ص1

[10] فولك، ريتشارد. (2020). احترام القانون الدولي: مناقشة عملية، 29 مارس/ اذار 2020، https://2u.pw/ArzYM

[11] عبد الجواد، يارا (2025). المنظمات الدولية والحرب على غزة بين الحسابات السياسية والإنسانية، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، https://2u.pw/sHkQ7

		-هدنة إنسانية فورية ودائمة تفضي إلى وقف العنف. -توفير السلع والخدمات الأساسية للمدنيين في شتى انحاء قطاع غزة. -اتاحة الوصول للمساعدات دون عوائق لوكالات الأمم المتحدة وجميع المنظمات الدولية. - إلغاء الأمر الصادر من سلطة الاحتلال بإخلاء المدنيين....، ورفض نقل السكان قسرًا.
	اجتماع 10 ديسمبر 2023 **(A/ES-10/L.27)**	قدم مشروع القرار من قبل المجموعة العربية وبطلب من الأمين العام وفقًا للمادة (99) من ميثاق الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن، تم إقرار القرار بموافقة وتأييد 153 عضوًا ومعارضة 10 وامتناع 23 عن التصويت، ويطالب القرار بـ: - الوقف الإنساني لإطلاق النار والإفراج الفوري عن جميع الرهائن وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة. - الافراج الفوري غير المشروط لإطلاق سراج جميع الرهائن.
	الاعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة **A/ES-)** **(10/L.31/Rev.1** **13 سبتمبر 2024**	طالب القرار بأن تنهي إسرائيل دون تأخير وجودها غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة غير المشروع بناءا على فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الأثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارستها في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.....

	القرار	الحيثيات
مجلس الأمن	**2023/ 1227** S/RES/2712(**2023**) **15 نوفمبر 2023**	أعرب القرار عن بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية في قطاع غزة وفداحة اثارها. ورفض التشريد القسري للسكان المدنيين. ودعا إلى الالتزام بالقانون الدولي وإقامة هدن وممرات إنسانية عاجلة لفترات ممددة في جميع أنحاء قطاع غزة.
	2024/2728 **S/RES/2728 (2024)** **25 مارس2024**	طالب القرار بوقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان يحترمه الجميع، ما يؤدي "إلى وقف إطلاق نار دائم ومستدام. شدد على الحاجة الملحة إلى توسيع نطاق تدفق المساعدة الإنسانية إلى المدنيين في قطاع غزة بأكمله وتعزيز حمايتهم.

يبقى السؤال المطروح: **ماذا سيحصل بالشعب الفلسطيني إن لم يكن هناك عملًا دوليًا حقوقيًا ودبلوماسيًا؟** تحدثنا عن التحديات والقصور الدولي أمام كل ما يحدث للشعب الفلسطيني. ومع ذلك، دون هذا العمل أيًا كان الانتقاد والقصور، لأباد الاحتلال الشعب الفلسطيني في مدة أقصر ونفذ كل مخططات التهجير ضد الشعب الفلسطيني، فما زالت إسرائيل رغم وجود حكومة حرب متطرفة تنتقد من كل دول العالم تخشى القانون الدولي، خاصة بعد خسارة صورتها الدولية كديمقراطية الشرق الأوسط والتظاهرات التضامنية مع شعب يباد من المجتمعات السياسية في كل العالم، كانت بفعل المشاهدات الحية والموقف الدولي للمنظمات الدولية الأممية والمتخصصة، وهو ما سنقوم بسردة وتحليله فيما يلي:

2 .التدخلات في المنظمات الدولية المتخصصة

بشكل مواز لمنع قتل المدنيين واستخدام القوة المفرطة في قطاع غزة، قدمت دولة جنوب افريقيا دعوى قضائية أمام محكمة العدل الدولية بتاريخ 29 ديسمبر 2023م[12]ضد إسرائيل لارتكابها جريمة إبادة جماعية، وأحدثت هذه الدعوة صداها في العالم من دولة عانت أعواماً طويلة من نظام الفصل العنصري. ومن ثم أمرت المحكمة الدولية إسرائيل باتخاذ إجراءات لمنع الإبادة الجماعية في غزة والتحريض المباشر عليها[13]؛ ورفضت المحكمة الطلب الإسرائيلي برفض هذه الدعوى بأغلبية أعضاء لجنة المحكمة المؤلفة من 17 قاضياً، وطالبتها بوقف الحرب على غزة و***اتخاذ الإجراءات التي في وسعها منع ارتكاب جميع الأفعال ضمن نطاق المادة الثانية من اتفاقية الإبادة الجماعية***"، وأقرت المحكمة بحماية الفلسطينيين من الإبادة الجماعية، من قتل واعتداء وتدمير بحق سكان غزة وتوفير الاحتياجات الإنسانية الملحة لهم[14].

وفي ذات السياق، استصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال بحق رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع السابق يوآف غالانت السابق وقائد حركة حماس العسكري محمد الضيف في نوفمبر/ تشرين ثاني 2024 بتهمة ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب[15]. وكان لقرار الجنائية والقانون الدولي دورًا هامًا في منع تحرك رئيس الوزراء الإسرائيلي عالميًا ومثوله للمحكمة الدولية. وعندما سافر نتنياهو للولايات المتحدة طار في مسار طويل لدولة ليست عضوًا في الجنائية الدولية، أما زيارته للمجر لم تأت إلا بعد إعلانها الانسحاب من المحكمة الدولية؛ فالدول تخشى كسر قواعد القانون الدولي واستقباله.

وبعد اتساع الحرب في قطاع غزة اتخذت بعض المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة إجراءات عملية؛ فقد تبنى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قرار دعا فيه إلى "***وقف بيع ونقل الأسلحة والذخائر وغيرها من المعدات العسكرية إلى إسرائيل***"[16]، وقبل بدء المداولات لاتخاذ القرار، أطلق

---

[12] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة. (2024). دعوى جنوب افريقيا بشأن جرائم الإبادة الجماعية في غزة ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، التحديات والسيناريوهات، تقدير موقف – وحدة الدراسات السياسية، 18 يناير/ كانون ثاني 2024، ص1.

[13] البصري، عائشة. (2024). أحكام محكمة العدل الدولية في دعوى جنوب افريقيا ضد إسرائيل وتداعياتها، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 16 أيار/ مايو 2024، ص1

[14] عمران، هيثم. (2025). دراسة قانونية لحيثيات دعوى جنوب إفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية والآثار المترتبة عليها، مركز السلام، https://2u.pw/uAaoQ

[15] موقع أخبار الأمم المتحدة، (2024). المحكمة الجنائية الدولية تصدر مذكرات اعتقال بحق رئيس وزراء إسرائيل ووزير دفاعها السابق وقائد في حركة حماس، 21 نوفمبر/ تشرين ثاني 2024، https://2u.pw/TANOw

[16] موقع أخبار الأمم المتحدة، (2024).مجلس حقوق الإنسان يعتمد قراراً يدعو الدول إلى وقف بيع الأسلحة لإسرائيل، https://2u.pw/Z8pM0

مندوب فلسطين في الأمم المتحدة محمد خريشة صرخة استغاثة قائلاً: ***"يجب أن تستيقظوا جميعاً وتضعوا حداً لهذه الإبادة الجماعية"***[17].

وفيما يتعلق **بالمنظمات الحقوقية** أقرت العديد منها بأن ما يحدث في قطاع غزة ما هو إلا إبادة متكاملة الأركان؛ فقد نادت منظمة العفو الدولية إلى أن إسرائيل ارتكبت أفعالًا تحظرها اتفاقية منع الإبادة الجماعية، خلال الفترة بين أكتوبر/تشرين الأول 2023 ويوليو/تموز 2024، وأنها فعلت ذلك بقصد محدد، وهو تدمير الفلسطينيين في قطاع غزة[18]. وطالبت بوقف القتل والإبادة في قطاع غزة. وأضافت في تقريرها المعنون ***"بتحس إنك مش بني آدم: الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين في قطاع غزة"*** بأن إسرائيل فتحت أبواب الجحيم والدمار على الفلسطينيين، دون رادع فهي تفلت من العقاب[19]. وتزداد المعاناة مع الإمعان الإسرائيلي بفتح كل جبهات الحروب ضد السكان المدنيين كحرب التجويع والتهجير القسري...الخ. فيما جاء تقرير منظمة Human Rights Watch أكثر تفصيلاً لما يجري في قطاع غزة من جرائم ضد الإنسانية، وركز التقرير بشيء من التفصيل على جريمة التهجير القسري للفلسطينيين في قطاع غزة، ورصد التقرير نزوح 90٪ من سكان قطاع غزة والذي يزيد تعدادهم عن 2 مليون إنسان بقليل[20].

3 .**التدخلات الطبية**

منظمة الصحة العالمية: واكبت منظمة الصحة العالمية الجهود الدولية إزاء ما يجري من تفاقم الصراع في فلسطين، فأصدرت مجموعة من القرارات الخاصة بالوضع الصحي الإنساني في غزة؛ وطالبت المنظمة بالسماح بالمرور الفوري والمستدام دون أي عوائق للإغاثة الإنسانية، بما يكفل وصول العاملين في المجال الطبي لأماكن عملهم، وقيام وفود المنظمة بمهامهم من زيارات ميدانية لمستشفيات القطاع، ومتابعة الأوضاع عن كثب من نقص الأدوية، والمعدات الطبية.

وفي ظل تردي الأوضاع الصحية في قطاع غزة وانتشار الأمراض المعدية، وفرت منظمة الصحة العالمية (WHO) التطعيمات الخاصة بشلل الأطفال كاستجابة عاجلة لحالة الطوارئ وتفشي شلل الأطفال بين النازحين في الخيام. ونفذت حملة تطعيم شاملة في الفترة من 22 إلى 26 فبراير 2025

---

[17] المرجع السابق.

[18] منظمة العفو الدولية، (2024). أوقفوا الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، https://2u.pw/GxZuH

[19] منظمة العفو الدولية، (2024). حقيق لمنظمة العفو الدولية يخلُص إلى أن إسرائيل ترتكب جريمة الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في قطاع غزّة، https://2u.pw/yB7FtGhl

[20] للاستزادة راجع تقرير

- Human Rights Watch، (2024). يائسون، جائعون، ومحاصرون تهجير إسرائيل القسري للفلسطينيين في غزة، الولايات المتحدة الأمريكية، نوفمبر/ تشرين ثاني 2024.

من قبل وزارة الصحة الفلسطينية، وبدعم من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) من ضمن شركاء آخرين[21]. وبناءً على البرتوكول الطبي وصلت منظمة الصحة العالمية إلى 90٪ من الأطفال في مرحلتين نفذتهما في شهري سبتمبر وأكتوبر عام 2024، ومع انتشار شلل الأطفال في بيئة الحرب تقوم الصحة العالمية مع الأطراف ذات العلاقة بجهود إضافية لتطعيمات إضافية ومحاولة الوصول إلى جميع الأطفال في البيئة الصراعية القائمة.

المستشفيات الميدانية الدولية: في ظل تفاقم الأوضاع الصحية وزيادة أعداد الضحايا والإصابات، تقدمت بجانب المنظمات الدولية العامة والمتخصصة العديد من الدول لإقامة مستشفيات ميدانية تقدم على الأقل الرعاية الصحية الأولية لحجم الإصابات الهائل بين صفوف المدنيين. فانتشرت المستشفيات الميدانية العربية والأجنبية بين مراكز إيواء النازحين كالمستشفى الأردني والإماراتي والكويتي والقطري، والمصري الذي أقيم لاستقبال الجرحى قرب الحدود مع غزة، بالإضافة للمستشفى التركي والإماراتي، والإيطالي، المجهزة بالتجهيزات الطبية اللازمة من الأدوية والأِسرة، وذلك مع تدمير أكثر من 26 مستشفى من أصل 35 مستشفى، ونحو 55 مركزاً صحياً منذ بداية العدوان، وتدمير أكثر من 60 سيارة إسعاف، واستهداف 160 مؤسسة صحية، مع استمرار الحرب القائمة وعدم التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، أصبحت المستشفيات الميدانية الحل الضروري، إلى جانب النقاط الطبية[22].

4 .التدخلات الإنسانية والإغاثية

وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا): تعرضت الأونروا لهجوم غير مسبوق من قبل إسرائيل، وعطلت أعمالها في الأراضي الفلسطينية كقوة احتلال قائمة. ومع ذلك، وفرت وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين العيادات الصحية والتطعيمات والدعم النفسي والاجتماعي وقد لجأ السكان في نزوحهم لمدارس الأونروا، كما وتعرضت لخسائر فادحة بالممتلكات كالمدارس والعيادات.

ومع ذلك، لم تتوان الأونروا بفضح الأعمال الإجرامية الإسرائيلية في قطاع غزة. فقد أوضحت تقاريرها حجم المعاناة التي يتعرض إليها السكان، فقد رصد أخر تقرير لها ***"تقرير الأونروا رقم 167 حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية"*** واقع المساعدات الإنسانية ومنع

[21] منظمة الصحة العالمية. (2025). حملة التطعيم الشاملة ضد شلل الأطفال تتواصل في قطاع غزة، 19 شباط/فبراير 2025، بيان صحفي، https://2u.pw/jophg

[22] تقرير الأونروا رقم 140م،تاريخ الزيارة 2025/4/16م، https://linksshortcut.com/UtlAL

دخولها تحديدً منذ مطلع أذار/ مارس 2025 والتي وصفتها بأطول فترة حصار يتعرض إليها قطاع غزة منذ بدء حرب الإبادة في 7 أكتوبر/ تشرين أول 2023[23]. لكنها تعرضت لطرد من قبل سلطة الاحتلال بموجب مشروعين قانونين نوقشت نهاية عام 2024 في "الكنيست الإسرائيلي"– البرلمان– الهادفان لحظر عمل الأونروا في الأراضي الفلسطينية، هذا بالإضافة لمهاجمتها سياسيًا ودبلوماسيًا ومطالبة الدول الغربية منع دعمها ماليًا.

تدير الأونروا 115 مراكز لإيواء النازحين داخل مدارسها التي ضمت أكثر من مليون نازح بحسب تقرير الأونروا رقم 167، وعملت على توفير المساعدات الإنسانية والصحية لهم. لكنها تعرضت للقصف والتدمير في مرات عدة[24]، ومن بينها قصف مائتي مدرسة تتبع للأونروا بالرغم من تواجد النازحين في بعضها. وبالرغم من ظروف العمل الصعبة في ظل عمليات القصف والتوغل في قطاع غزة، وفرت الأونروا "الدقيق" للنازحين مرتين على الأقل إلى جانب توزيع الطرود الغذائية. ولكن الاحتياج الدائم للغذاء وطول مدة الحرب مع اغلاق تام للمعابر ومنع دخول المساعدات فاقمت من صعوبة الأوضاع فهي لا تلبي الحد الأدنى من متطلبات النازحين، واستمرت المجاعة تتفاقم.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر

سعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر للقيام بدورها المنوط وفقًا للمبادئ والأسس القانونية التي أنشأت من أجلها كحماية المتضررين من النزاعات المسلحة والاضطرابات وتقديم المساعدة لهم، وفي هذا الإطار قامت بالكشف عن أسماء الأسرى والمعتقلين من قطاع غزة في السجون الإسرائيلية، باعتبار الملف انسانياً، وفق المواثيق والمبادئ واعراف القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

كما قامت بدور الوسيط بين طرفي الصراع، عبر برامجها وأنشطتها المتعددة بتوفير الخدمات الأساسية مثل: المياه والكهرباء والدفاع عن الأفراد، وتلبية نداءات الاستغاثة المتكررة للعالقين من النازحين أو ممن تعرضوا للقصف، وتقطعت بهم السبل، والدفاع عنهم تأكيداً لحقوقهم وحمايته وعدم المساس بكرامتهم، وقامت بدور الوسيط الفاعلة في قضية تبادل الأسرى.

---

[23] UNRWA Situation **Report** 167 on the Humanitarian Crisis in the Gaza Strip and the West Bank, including East Jerusalem, Thursday, April 17, 2025.

[24] وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى. (2025). تقرير الأونروا رقم 167 حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية، https://2u.pw/BYCbF

وفي أخر تصريح للجنة الدولية للصليب الأحمر للمدير الإقليمي في اللجنة، نيكولاس فون آركس، "***حذر من التداعيات الكارثية على المدنيين العالقين في دوامة تصعيد لا ينتهي في الشرق الأوسط***"[25]. وقد أعاد التأكيد على ضرورة اتخاذ خطوات لإنقاذ الأرواح وإحياء الأمل. وحماية المدنيين والمستشفيات والبنية التحتية الأساسية من الهجمات والعمليات العسكرية، وأن يصل الدعم الإنساني إلى من هم في أمس الحاجة إليه في قطاع غزة.

المؤسسات المحلية

عملت المؤسسات المحلية والجمعيات في قطاع غزة من خلال شركائهم الدوليين في إغاثة السكان وتقديم كل ما يمكن تقديمه بحسب الإمكانات المتوفرة، وكانت هنالك العديد من المشروعات التي قامت بها المؤسسات كالدعم النفسي والمشاريع الإغاثية العاجلة، رغم صعوبة الأوضاع وتدمير العديد من المؤسسات نتيجة القصف والنزوح.

التحديات العمل التي تواجهه المنظمات الدولية في الأراضي الفلسطينية

فرضت حرب الإبادة الدائرة تحديات غير مسبوقة أمام المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة وحتى على المنظمات والمؤسسات الدولية، وهو ما يفرض صعوبات كبيرة على طبيعة عملها في ظل البيئة الصراعية القائمة، ويتطلب مضاعفة الجهود والأدوار الدولية لا الخضوع للسياسات والإجراءات الاحتلالية. وفي هذا الجانب نبين تحديات العمل الدولي على النحو التالي:

الاستقطابات الدولية وتقديم المصلحة على القانون الدولي

أوضحت حرب الإبادة الدائرة ضد الشعب الفلسطيني رجحان ميزان السياسة الدولية على القانون؛ فلم تستطع المنظمات الأممية فرض هدنة ووقف القتل الإسرائيلي أو حتى ضمان إدخال المساعدات الإنسانية لقطاع غزة، وكأن المنظمات الأممية تنصاع ضمنيًا لسياسة الدول الكبرى التي تقف بجانب إسرائيل وترفض إدخال المساعدات. وهو ما يوضح حالة العجز الأممي رغم كافة التصريحات والبيانات والإجراءات المتخذة والتي تتطلب تغييرًا يكون قادرًا على فرض القانون الدولي الإنساني على إسرائيل[26]. صحيح هناك ازدواجية في المعايير الدولية للتعامل مع الحروب الدائرة في العالم كـ غزة وأوكرانيا، لكن

---

[25] اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (2025). المدير الإقليمي في اللجنة الدولية، نيكولاس فون آركس، يحذر من التداعيات الكارثية على المدنيين العالقين في دوامة تصعيد لا ينتهي في الشرق الأوسط، https://2u.pw/0er1k

[26] قاعود، يحيى. محمود، دعد. (2024). مؤسسات أممية هشة أمام العدوان الإسرائيلي على غزة ودعم الدول الغربية، في كتاب "القانون الدولي في ضوء الحرب على غزة"، الناشر: مجمع الأطرش لنشر الكتاب المختص وتوزيعة– الجمهورية التونسية، الصفحات: 407–438، ص 422–425.

في الواقعية السياسية فأوكرانيا على حدود الدول الغربية ومسألة ملحة للأمن الأوروبي. إن تواطؤ بعض الدول الفاعلة على الصعيد الدولي مع إسرائيل سمح لها بتوسيع الإبادة واستمرارها وارتكاب المزيد من الجرائم، ومكنها من حجب المساعدات الدولية وتقييد عمل المنظمات الدولية الإنسانية بقطاع غزة[27]. هذا التفسير يجبرنا للتعاطي بواقعية من الاستقطابات الدولية واستدامة الإبادة الدولية، لا اتهام الغرب بالتقصير ودعم إسرائيل، وإنما بناء سياسة فلسطينية قادرة على مجابهة التحديات الدولية، والعمل على رفع الظلم والإبادة التي يتعرض إليها الشعب الفلسطيني. بالاعتماد على حقوق الفلسطينيين السياسية والإنسانية.

الفلسطينيون وانقساماتهم

يشكل الانقسام الفلسطيني في برنامج العمل السياسي تحديًا اضافيًا تستخدمه كافة المنظمات الدولية كذريعة للتهرب من الالتزامات والمعايير التي تجبرها على العمل في بيئية صراعية، وتفرض عليها الضغط على الاحتلال واتخاذ بحقه إجراءات عملية لردعة عما يقوم به. فالمنظمات الدولية العامة والخاصة، تروس كافة بياناتها وتصريحاتها بضرورة إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين في قطاع غزة. ومن جهة ثانية ترفض التعامل مع حركة حماس التي تصنفها كـ "حركة إرهابية"، وفي ضوء كل هذه التحديات ما زال الانقسام والتشدد الفلسطيني قائمًا، وهو ما يفرض تغيير في الاستراتيجية والبرامج الفلسطينية كي تستطيع فرض وإجبار المنظمات الدولية على العمل من جهة، والدول من جهة أخرى؛ فانتهاك قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني من قبل الدول والكيانات السياسية يخضع لاعتبارات سياسية ومصلحية في تحقيق أهدافهم دون الاعتبار لأهمية تنفيذ القانون الدولي وحماية المدنيين، خاصة في البيئات النزاعية والصراعية المسلحة. ويضاف إلى ذلك، انعدام الوعي بقواعد القانون الدولي والجهل في تنفيذها ما يعني نشر قواعدها وأحكامها إن لم يقلل انتهاكاتها فهو يفضح المنتهكين لها[28].

أمام هذا القصور الفلسطيني لوقف هذه المقتلة، والخذلان العربي والغربي على المستوى الرسمي والشعبي لم يكن بدا من الشعب الفلسطيني، ومع استمرار حدة الهجمات الإسرائيلية وتزايد عمليات القتل والتجويع من الخروج في تظاهرات عفوية للمطالبة بوقف الحرب وإدخال المساعدات الإنسانية وعدم ربطها بملف التفاوض الإسرائيلي مع حركة حماس، التي طالبها الجمهور الفلسطيني بالنأي عن الشعب

---

[27] أيوب، نزار. (2024). تداعيات عدم تنفيذ إسرائيل للتدابير المؤقتة لمنع الإبادة الجماعية في غزة، ورقة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة– قطر، ص 6.

[28] يوسف، طايري. حسون، محمد. (2022). نشر القانون الدولي الإنساني كآلية لحماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، المجلد 7، العدد 2، الصفحات: 762–788، ص 782

استمرار المجازر الإسرائيلية، وظهر ذلك واضحة في بلدة بيت لاهيا في 27مارس 2025م، الذين عادوا للتو إلى شمال غزة بعد عام من النزوح والتشريد، ومنها انتشرت إلى مناطق محافظة خانيونس ومخيم النصيرات، إذ عبر الجميع عن معاناتهم مطالبين حركة حماس بالمساهمة في وقف هذه الحرب واتخاذ قرارات تتسم بالمسؤولية، والتخلي عن الحكم، وعلى الصوت الفلسطيني للمطالبة بالضغط العربي والدولي على الحركة للقبول بالمقترحات لوقف إطلاق النار وتسليم الأسرى، فلم يعد الصمت الشعبي خياراً مجدياً بعد أكثر من عام ونصف على الحرب التي استهدف الجميع، وأتت على مقدرات قطاع غزة كافة، وبات القطاع منذ أكثر من 55 يوماً بلا طعام ولا شراب أو دواء[29].

ومع ذلك تبق التطلعات والآمال قائمة، وهو ما يتطلب:

- ضرورة وجود نظام سياسي فلسطيني موحد يدرك هول الإبادة ومشاريع التهجير التي تستهدف سكان قطاع غزة، ومن ثم العمل على تجاوز الأزمات السياسة والحزبية من خلال برنامج عمل سياسي قادر على اختراق البيئة الدولية المتناقضة ما بين قيم ومعيارية القانون الدولي والمصالح الوطنية الخاصة للدول.
- تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين السلطة الفلسطينية ودول الاتحاد الأوروبي من خلال بناء سياسة خارجية فلسطينية مبنية على القانون الدولي لرفع الظلم عن الشعب الفلسطيني؛ فقد عكست حرب الإبادة متانة العلاقات الاستراتيجية بين إسرائيل وأوروبا وتوظيفها لاستمرارية الإبادة من خلال الدعم المالي والسياسي والقانوني.
- مخاطبة العالم بقواعد القانون الدولي من قبل شرائح المجتمع الفلسطيني، خاصة الفئة الأكاديمية ومتخصصي القانون الدولي، بالإضافة إلى السياسيين والإعلاميين حتى يتسنى لهم تجنب الانتهاكات وفضحها في آن واحد، ومخاطبة المنظمات الدولية بطبيعة الانتهاكات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني وسد الفجوات القائمة وتحقيق الحماية المرجوة للنازحين الفلسطينيين في قطاع غزة ومخيمات الضفة الغربية وفقًا لقواعد القانون الدولي.

[29] عربية Sky news. (2025). غزة.. تصاعد الغضب الشعبي ضد حماس وسط مطالبات بالتنحي، 26 مارس/ أذار 2025، https://2u.pw/W4qJ9